

صندوق الإنماء للأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)

القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

وتقرير المراجع المستقل

الصفحة	الفهرس
١ - ٢	تقرير المراجع المستقل
٣	قائمة المركز المالي
٤	قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
٥	قائمة التدفقات النقدية
٦	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
٧ - ١٩	إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل إلى مالي الوحدات في صندوق الإنماء للأسهم السعودية (مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لصندوق الإنماء للأسهم السعودية ("الصندوق") المدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار ("مدير الصندوق")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية للصندوق، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٤

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٤، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات حولها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٤ متوفر لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية تلك المعلومات الأخرى، ولا نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عند توفرها، وعند القيام بذلك يتم الأخذ في الحسبان ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

وعندما نقرأ التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٤، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، فإننا نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات مدير الصندوق والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن مدير الصندوق مسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وأحكام لائحة صناديق الاستثمار المعمول بها الصادرة عن مجلس إدارة هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات، وعن الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن مدير الصندوق مسؤول عن تقويم مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى مدير الصندوق لتصفية الصندوق أو إيقاف عملياته أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الصندوق.

تقرير المراجع المستقل (تتمة) إلى مالكي الوحدات في صندوق الإنماء للأسهم السعودية (مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريفٍ جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود تحريفات جوهريّة في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للصندوق.
 - تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مدير الصندوق.
 - استنتاج مدى ملائمة تطبيق مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الصندوق عن الاستمرار في أعماله كمنشأة مستمرة.
 - تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن الوحيد واليحيى محاسبون قانونيون



صالح عبد الله اليحيى
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٤٧٣)

الرياض: ٢٦ رمضان ١٤٤٦هـ
(٢٦ مارس ٢٠٢٥)

صندوق الإنماء للأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)

قائمة المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣	٢٠٢٤	إيضاح	
ريال سعودي	ريال سعودي		
			الموجودات
٣,٣٨٢,٩٢٥	٢,٦١٧,٦٦٥		أرصدة لدى البنوك
٤٩,١٩٥,٦٦٤	٧٩,٥٥١,٨٣٦	٥	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	٣,٩٠٤,٨٣٠	٦	دفعة مقدمة لقاء الاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٥٢,٥٧٨,٥٨٩	٨٦,٠٧٤,٣٣١		إجمالي الموجودات
			إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
١,٧٩١,٢٩٢	١,٠٧٨,٣٦٣	٥	مبالغ مستحقة الدفع لقاء شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	٤٤١,٣٣٨		استردادات مستحقة
٢٦١,٣٥٠	٤٠٣,٩٤٢	٧	مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة أخرى
٢,٠٥٢,٦٤٢	١,٩٢٣,٦٤٣		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
٥٠,٥٢٥,٩٤٧	٨٤,١٥٠,٦٨٨		صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد
٥٢,٥٧٨,٥٨٩	٨٦,٠٧٤,٣٣١		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
١,٤٥٢,٥١٧	٢,١٧٤,٠٣٥		وحدات مصدرة قابلة للاسترداد (بالعدد)
٣٤,٧٩	٣٨,٧١		صافي قيمة الموجودات العائد إلى مالكي الوحدات (بالريال السعودي)

صندوق الإنماء للأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)
قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣	٢٠٢٤	إيضاح	
ريال سعودي	ريال سعودي		
			الدخل
١١,٧٦٦,٦٠٩	٥,٤٧٥,٨٩٢	٥	دخل من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
١,١٠٩,٦٦٧	١,٥١٨,٥٠٩		توزيعات أرباح
<u>١٢,٨٧٦,٢٧٦</u>	<u>٦,٩٩٤,٤٠١</u>		إجمالي الدخل
			مصاريف العمليات
(٨٩٧,٨٩١)	(١,٤٠٧,٢٧٩)	٨	أتعاب إدارة
(٩٨,١٧٦)	(١٣٤,٤٠٥)	٨	أتعاب وساطة
(١٩٦,٤١٨)	(١٧٣,٣٥٥)		مصاريف أخرى
<u>(١,١٩٢,٤٨٥)</u>	<u>(١,٧١٥,٠٣٩)</u>		إجمالي مصاريف العمليات
١١,٦٨٣,٧٩١	٥,٢٧٩,٣٦٢		صافي دخل السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر
<u>١١,٦٨٣,٧٩١</u>	<u>٥,٢٧٩,٣٦٢</u>		إجمالي الدخل الشامل للسنة

صندوق الإنماء للأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال سعودي	ريال سعودي	
١١,٦٨٣,٧٩١	٥,٢٧٩,٣٦٢	الأنشطة التشغيلية
		صافي دخل السنة
		التعديلات :-
(١١,٧٦٦,٦٠٩)	(٥,٤٧٥,٨٩٢)	دخل من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(١,١٠٩,٦٦٧)	(١,٥١٨,٥٠٩)	توزيعات أرباح
(١,١٩٢,٤٨٥)	(١,٧١٥,٠٣٩)	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
٥,٣٥٠,١٠٩	(٢٤,٨٨٠,٢٨٠)	(زيادة) نقص في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
		زيادة في الدفعة المقدمة لقاء الاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من
-	(٣,٩٠٤,٨٣٠)	خلال الربح أو الخسارة
١٥,٨٠٣	١٤٢,٥٩٢	زيادة في المصاريف المستحقة الدفع والمطلوبات المتداولة الأخرى
(١٣٧,٨٠٢)	٤٤١,٣٣٨	زيادة (نقص) في الاسترداد المستحقة
١,٧٩١,٢٩٢	(٧١٢,٩٢٩)	(نقص) زيادة في المبالغ المستحقة الدفع لقاء شراء موجودات مالية بالقيمة
		العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٥,٨٢٦,٩١٧	(٣٠,٦٢٩,١٤٨)	
١,١١١,٥٧٠	١,٥١٨,٥٠٩	توزيعات أرباح مستلمة
٦,٩٣٨,٤٨٧	(٢٩,١١٠,٦٣٩)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة التمويلية
١٦,٨٤٨,٣٤٢	٦٠,١٨٢,٥٨٥	متحصلات من الوحدات المصدرة
(٢٢,٨٤٨,٢٥٥)	(٣١,٨٣٧,٢٠٦)	سداد الوحدات المستردة
(٥,٩٩٩,٩١٣)	٢٨,٣٤٥,٣٧٩	صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
٩٣٨,٥٧٤	(٧٦٥,٢٦٠)	صافي (النقص) الزيادة في الأرصدة لدى البنوك
٢,٤٤٤,٣٥١	٣,٣٨٢,٩٢٥	الأرصدة لدى البنوك في بداية السنة
٣,٣٨٢,٩٢٥	٢,٦١٧,٦٦٥	الأرصدة لدى البنك في نهاية السنة

صندوق الإنماء للأسهم السعودية
(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)
قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال سعودي	ريال سعودي	
٤٤,٨٤٢,٠٦٩	٥٠,٥٢٥,٩٤٧	حقوق الملكية في بداية السنة
		الدخل الشامل:
١١,٦٨٣,٧٩١	٥,٢٧٩,٣٦٢	صافي دخل السنة
-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
١١,٦٨٣,٧٩١	٥,٢٧٩,٣٦٢	إجمالي الدخل الشامل للسنة
٥٦,٥٢٥,٨٦٠	٥٥,٨٠٥,٣٠٩	التغير من معاملات الوحدات
١٦,٨٤٨,٣٤٢	٦٠,١٨٢,٥٨٥	متحصلات من الوحدات المصدرة
(٢٢,٨٤٨,٢٥٥)	(٣١,٨٣٧,٢٠٦)	سداد الوحدات المستردة
(٥,٩٩٩,٩١٣)	٢٨,٣٤٥,٣٧٩	صافي التغير من معاملات الوحدات
٥٠,٥٢٥,٩٤٧	٨٤,١٥٠,٦٨٨	حقوق الملكية في نهاية السنة
		معاملات الوحدات القابلة للاسترداد
		فيما يلي ملخصاً لمعاملات الوحدات القابلة للاسترداد خلال السنة:
٢٠٢٣	٢٠٢٤	
وحدات	وحدات	
١,٦٦٦,٦٣٩	١,٤٥٢,٥١٧	الوحدات في بداية السنة
٥٣٩,٨٣٦	١,٥٦٦,٥٠٠	وحدات مصدرة خلال السنة
(٧٥٣,٩٥٨)	(٨٤٤,٩٨٢)	وحدات مستردة خلال السنة
(٢١٤,١٢٢)	٧٢١,٥١٨	صافي الزيادة (النقص) في الوحدات
١,٤٥٢,٥١٧	٢,١٧٤,٠٣٥	الوحدات في نهاية السنة

١- التأسيس والأنشطة

صندوق الإنماء للأسهم السعودية ("الصندوق") هو صندوق استثماري مفتوح ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية أنشئ بموجب اتفاق بين شركة الإنماء للاستثمار ("مدير الصندوق")، شركة تابعة لمصرف الإنماء ("المصرف")، والمستثمرين في الصندوق ("مالكي الوحدات") وفقاً للوائح الصادرة عن هيئة السوق المالية.

إن الصندوق مصمم للمستثمرين الراغبين في زيادة رأس المال على المدى الطويل من خلال الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية الرئيسية والمجازة من قبل اللجنة الشرعية لمدير الصندوق. ويتم إعادة استثمار الدخل بالكامل في الصندوق وينعكس ذلك في سعر الوحدة. وقد منحت هيئة السوق المالية الموافقة على تأسيس الصندوق بموجب خطابها رقم (٢٠١٠-٥٧٤٨٦) وتاريخ ٢١ رمضان ١٤٣١ هـ (الموافق ٣١ أغسطس ٢٠١٠). وبدأ الصندوق عملياته بتاريخ ٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ (الموافق ١ يناير ٢٠١١).

يُدار الصندوق من قبل شركة الإنماء للاستثمار ("مدير الصندوق")، وهي شركة مساهمة سعودية مقلقة مسجلة بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٢٦٩٧٦٤، ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية بموجب الترخيص رقم ٣٧-٠٩١٣٤.

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة الصندوق. كما يمكن لمدير الصندوق إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الأخرى لتقديم الخدمات الاستثمارية أو خدمات الحفظ أو الخدمات الإدارية الأخرى نيابة عن الصندوق.

قام الصندوق بتعيين شركة الرياض المالية ("أمين الحفظ") للعمل كأمين حفظ للصندوق. يتم دفع أتعاب الحفظ من قبل الصندوق.

٢- اللوائح النظامية

يخضع الصندوق لللائحة صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة من قبل هيئة السوق المالية والتي تنص على المتطلبات التي يتعين على جميع صناديق الاستثمار العاملة في المملكة العربية السعودية اتباعها.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية

١-٣ أسس الإعداد

تم إعداد هذه القوائم المالية للصندوق وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (يشار إليها فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي، باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

قام مدير الصندوق بإعداد القوائم المالية على أساس استمراره في العمل كمنشأة مستمرة.

يقوم الصندوق بعرض قائمة المركز المالي الخاصة به وفقاً لترتيب السيولة بناءً على نية مدير الصندوق وقدرته على استرداد/ تسوية غالبية الموجودات/المطلوبات لبنود القوائم المالية المقابلة. تم عرض تحليل بشأن استرداد أو تسوية الموجودات والمطلوبات المالية خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية (متداولة) وأكثر من ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية (غير متداولة) في الإيضاح (١٠).

يتطلب إعداد القوائم المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من مدير الصندوق ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. وقد تم الإفصاح عن النواحي التي تتضمن درجة عالية من الأحكام أو التعقيد أو النواحي التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات هامة للقوائم المالية في الإيضاح (٤).

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٢ المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة

قام الصندوق بتطبيق بعض المعايير والتعديلات لأول مرة، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤ (مالم يرد خلاف ذلك).

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٧) والمعيار الدولي للتقرير المالي (٧): ترتيبات تمويل المعاملات مع الموردين
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٧) - "قائمة التدفقات النقدية" والمعيار الدولي للتقرير المالي (٧) - "الأدوات المالية":
إفصاحات لتوضيح خصائص ترتيبات تمويل المعاملات مع الموردين وتتطلب تقديم إفصاح إضافي عن هذه الترتيبات. وتهدف متطلبات الإفصاح الواردة في التعديلات إلى تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم تأثيرات ترتيبات تمويل المعاملات مع الموردين على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية وعلى مدى تعرض المنشأة لمخاطر السيولة.

لم يكن لهذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية للصندوق.

التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (١٦): التزامات عقود الإيجار في معاملات البيع وإعادة الاستئجار
في سبتمبر ٢٠٢٢، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ لتحديد المتطلبات التي
يتعين على البائع - المستأجر استخدامها عند قياس التزامات الإيجار الناتجة عن معاملات البيع وإعادة الاستئجار، وذلك للتأكد من
عدم قيام البائع - المستأجر بإثبات أي مبلغ من الربح أو الخسارة يتعلق بحق الاستخدام الذي يحتفظ به البائع- المستأجر.

لم يكن لهذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية للصندوق.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١): تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة
في يناير ٢٠٢٠ وأكتوبر ٢٠٢٢، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على الفقرات ٦٩ إلى ٧٦ من معيار المحاسبة
الدولي ١ لتحديد المتطلبات الخاصة بتصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة.
توضح التعديلات:

- ما المقصود بحق تأجيل السداد
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية
- أن التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في تأجيل السداد
- أنه فقط إذا كانت إحدى المشتقات الضمنية في التزام قابل للتحويل هي نفسها أداة حقوق ملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

بالإضافة إلى ذلك، تم استحداث متطلبات تنص على أنه يجب على المنشأة تقديم الإفصاحات وذلك عند تصنيف الالتزام الناشئ
عن اتفاقية قرض على أنه التزام غير متداول، ويكون حق المنشأة في تأجيل السداد مشروطاً بالتزامها بالتعهدات المستقبلية خلال
اثني عشر شهراً.

لم يكن لهذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية للصندوق.

٣-٣ المعايير الصادرة وغير سارية المفعول بعد

فيما يلي بياناً بالمعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة والصادرة وغير سارية المفعول بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للصندوق.
يعتزم الصندوق تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة، إذا ينطبق ذلك، عند سريانها والمعتمدة من الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين.

تاريخ السريان

١ يناير ٢٠٢٥

١ يناير ٢٠٢٦

١ يناير ٢٠٢٧

١ يناير ٢٠٢٧

المعايير/ التعديلات على المعايير/ التفسيرات

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٢١): عدم القابلية للصرف

التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) والمعيار الدولي للتقرير المالي (٧): تصنيف وقياس

الأدوات المالية

المعيار الدولي للتقرير المالي (١٨): العرض والإفصاحات في القوائم المالية

المعيار الدولي للتقرير المالي (١٩): الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٤ النقدية وشبه النقدية

تشتمل النقدية وشبه النقدية على النقد لدى البنك والاستثمارات قصيرة الأجل الأخرى عالية السيولة، إن وجدت، بفترات استحقاق أصلية قدرها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

٣-٥ الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق

الأداة المالية هي عبارة عن عقد ينشأ عنه أصل مالي لمنشأة ما ومطلوبات مالية أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

(١) الموجودات المالية

الإثبات الأولي والقياس

يتم إثبات/ التوقف عن إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية بتاريخ التداول (أي التاريخ الذي يقوم فيه الصندوق بتنفيذ شراء أو بيع الموجودات). إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية هي التي تتطلب تسوية الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

يتم في الأصل إثبات كافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (بما في ذلك الموجودات والمطلوبات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) بتاريخ التداول الذي يصبح فيه الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية في الأصل بالقيمة العادلة. كما أن تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بشراء الموجودات المالية أو المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم إثباتها مباشرة ضمن الربح أو الخسارة. بالنسبة لكافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى، يتم إضافة تكاليف المعاملات أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية عند الإثبات الأولي، حسبما هو ملائم.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق لها، تصنف الموجودات المالية إلى الفئات التالية:

- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة لاحقاً باستخدام طريقة العمولة الفعلية، وتخضع لاختبار الانخفاض في القيمة. يتم إثبات الأرباح أو الخسائر ضمن الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته. تشتمل الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالتكلفة المطفأة على الرصيد لدى البنك والدفعات المقدمة لشراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تقيد الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة، ويدرج صافي التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة. تشتمل هذه الفئة على الاستثمارات في الأسهم المتداولة.

التوقف عن الإثبات

يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي (أو، إذ ينطبق ذلك، جزء منه أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابهة) (أي استبعاده من قائمة المركز المالي للصندوق) عند:

- انتهاء الحقوق المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل إلى طرف آخر دون أي تأخير وفق "ترتيبات فورية" وإذا ما (أ) قام الصندوق بتحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل، أو (ب) لم يبق الصندوق بالتحويل أو الإبقاء على معظم المنافع والمخاطر المصاحبة للأصل، ولكن قام بتحويل السيطرة على الأصل.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٥ الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

(١) الموجودات المالية (تتمة)

التوقف عن الإثبات (تتمة)

وفي الحالات التي يقوم فيها الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو إبرام اتفاقية ترتيبات فورية، فإنه يجب عليه تقويم فيما إذا ولأي مدى قام بالاحتفاظ بالمنافع والمخاطر المصاحبة للملكية. وفي الحالات التي لا يتم فيها تحويل أو الإبقاء على معظم المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل أو لم يتم فيها تحويل السيطرة على الأصل، يستمر الصندوق في إثبات الأصل بقدر ارتباط الصندوق المستمر به. وفي تلك الحالة، يقوم الصندوق أيضاً بإثبات المطلوبات المصاحبة لها. يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المصاحبة لها وفق نفس الأساس الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أبقى عليها الصندوق.

الانخفاض في القيمة

يأخذ الصندوق بعين الاعتبار مجموعة كبيرة من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات المعقولة والمؤيدة التي تؤثر على إمكانية التحصيل المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية.

عند تطبيق طريقة المعلومات المستقبلية، يتم التمييز بين:

- الأدوات المالية التي لم تنخفض جودتها الائتمانية بصورة جوهرية منذ الإثبات الأولي أو التي لها مخاطر ائتمان منخفضة ("المرحلة ١")،
- الأدوات المالية التي انخفضت جودتها الائتمانية بصورة جوهرية منذ الإثبات الأولي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة ("المرحلة ٢")، و
- تغطي ("المرحلة ٣") الموجودات المالية التي يوجد بشأنها دليل موضوعي على وقوع الانخفاض في القيمة بتاريخ إعداد القوائم المالية. ومع ذلك، لا تقع أي من الموجودات المالية للصندوق ضمن هذه الفئة.

يتم إثبات "خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً" للفئة الأولى، بينما يتم إثبات "خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر" للفئتين الثانية والثالثة. ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام تقدير مرجح بالاحتمالات لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

بالنسبة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، يقوم الصندوق بتطبيق طريقة تبسيط المخاطر الائتمانية المنخفضة. وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتقويم ما إذا كانت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة تتطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة باستخدام كافة المعلومات المعقولة والمؤيدة المتوفرة دون تكلفة أو جهد غير مبررين. وعند إجراء هذا التقويم، يقوم الصندوق بإعادة تقويم التصنيف الائتماني الداخلي للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة. إضافة إلى ذلك، يأخذ الصندوق بعين الاعتبار حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يتأخر سداد الدفعات التعاقدية لمدة تزيد عن ٣٠ يوماً.

تشتمل الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالتكلفة المطفأة على الرصيد لدى البنك والدفعات المقدمة للاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتمثل سياسة الصندوق في قياس خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بمثل هذه الأدوات على أساس ١٢ شهراً. ومع ذلك، عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، فإنه يتم تحديد المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. يستخدم الصندوق تصنيفات من وكالة تصنيف ائتماني معتمدة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان المتعلقة بأداة الدين قد زادت بشكل جوهري ولتقدير خسائر الائتمان المتوقعة.

(٢) المطلوبات المالية

الإثبات الأولي والقياس

تشتمل المطلوبات المالية الخاصة بالصندوق على الرسوم الإدارية وأتعاب الإدارة المستحقة والمطلوبات الأخرى. يتم، في الأصل، إثبات كافة المطلوبات المالية بالقيمة العادلة. وبالنسبة للذمم الدائنة، يتم إظهارها بعد خصم تكاليف المعاملات المتعلقة بها مباشرة.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٥-٣ الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

٢ (المطلوبات المالية (تتمة)

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، تصنف المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة:

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

تشتمل هذه الفئة على كافة المطلوبات المالية بخلاف تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتعلق هذه الفئة كثيراً بالصندوق. بعد الإثبات الأولي لها، تقاس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي. يتم إثبات الأرباح والخسائر في الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات المطلوبات وكذلك من خلال عملية إطفاء معدل العمولة الفعلي. تحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار العلاوة أو الخصم عند الشراء وكذلك الأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الفعلي. ويدرج إطفاء معدل العمولة الفعلي كتكاليف تمويل في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

التوقف عن الإثبات

يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته. وفي حالة تبديل الالتزامات المالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة بشروط مختلفة تماماً أو بتعديل شروط الالتزامات الحالية بشكل جوهري، عندئذ يتم اعتبار مثل هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن إثبات الالتزامات الأصلية وإثبات التزامات جديدة. يتم إثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

٣ (مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي وذلك فقط عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ التي تم إثباتها، وعند وجود نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد. ولا ينطبق ذلك عموماً على اتفاقيات المقاصة الرئيسية ما لم يتعثر أحد أطراف الاتفاقية، ويتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة بالإجمالي في قائمة المركز المالي.

٦-٣ قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية مثل أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو دفعه عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات تتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٦-٣ قياس القيمة العادلة (تتمة)

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تم قياس القيمة العادلة لها أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية، ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. المذكورة أدناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى ١ : الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى ٢ : طرق تقييم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى ٣ : طرق تقييم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، يقوم الصندوق بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة وذلك بإعادة تقييم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية. يقوم الصندوق بتحديد السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكرر وقياس القيمة العادلة غير المتكرر.

وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتحليل التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات المراد إعادة قياسها أو إعادة تقييمها طبقاً للسياسات المحاسبية للصندوق. ولأغراض هذا التحليل، يقوم الصندوق بالتحقق من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم وذلك بمطابقة المعلومات المستخدمة في احتساب التقييم مع العقود والمستندات ذات العلاقة الأخرى. كما يقوم الصندوق أيضاً بمقارنة التغيرات في القيمة العادلة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات مع المصادر الخارجية ذات العلاقة لتحديد ما إذا كان التغير معقولاً.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام الصندوق بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه. إن الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية، التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها، تمت مناقشتها في إيضاحي ٥ و ٩.

٧-٣ الوحدات القابلة للاسترداد

تصنف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عند:

- استحقاق مالك الوحدات القابلة للاسترداد حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
 - تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
 - وجود خصائص مماثلة لكافة الوحدات القابلة للاسترداد المصنفة ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
 - عدم تضمن الوحدات القابلة للاسترداد أي تعهدات تعاقدية لتسليم النقدية أو أصل مالي آخر بخلاف حقوق المالك في حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق.
 - تحديد إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالوحدات القابلة للاسترداد على مدى عمر الأداة المالية بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق على مدى عمر الأداة المالية.
- بالإضافة إلى الوحدات القابلة للاسترداد، والتي تتضمن كافة الخصائص أعلاه، فإنه يجب ألا يكون لدى الصندوق أدوات مالية أخرى أو عقد يشتمل على:

- إجمالي التدفقات النقدية المحدد بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق.
- الأثر الناتج عن التقييد أو التحديد الجوهرى للعائد المتبقي للوحدات القابلة للاسترداد.

يقوم الصندوق بصورة مستمرة بتقييم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد. وفي حالة توقف الوحدات القابلة للاسترداد عن امتلاك كافة الخصائص أو الوفاء بكافة الشروط المنصوص عليها لكي يتم تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كمطلوبات مالية وقياسها بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف، مع إثبات أي فروقات ناتجة عن القيمة الدفترية السابقة في صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات. وفي حالة امتلاك الوحدات القابلة للاسترداد كافة الخصائص لاحقاً واستيفائها لشروط تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كأدوات حقوق ملكية وقياسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات بتاريخ إعادة التصنيف.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٧-٣ الوحدات القابلة للاسترداد (تتمة)

يتم المحاسبة عن عملية إصدار وشراء وإلغاء الوحدات القابلة للاسترداد كمعاملات حقوق ملكية. لا يتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل الشامل عند شراء وإصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

٨-٣ صافي قيمة الموجودات لكل وحدة

يتم احتساب صافي قيمة الموجودات لكل وحدة والمفصح عنه في قائمة المركز المالي وذلك بقسمة صافي قيمة موجودات الصندوق على عدد الوحدات المصدرة في نهاية السنة.

٩-٣ أتعاب الإدارة وأتعاب الحفظ والمصاريف الأخرى

يتم تحميل أتعاب الإدارة والرسوم الإدارية وأتعاب الحفظ والمصاريف الأخرى بالأسعار / المبالغ المحددة في الشروط والأحكام الخاصة بالصندوق.

١٠-٣ الزكاة وضريبة الدخل

إن الصندوق ليس مسؤولاً عن سداد أية زكاة أو ضريبة دخل، حيث يعتبر ذلك من مسؤولية مالكي الوحدات، وعليه لم يجنب لها مخصص في هذه القوائم المالية المرفقة.

١١-٣ توزيعات أرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وذلك بتاريخ الإقرار بأحقية استلامها. وبالنسبة للأوراق المالية المتداولة، فإنه يتم إثباتها عادةً بتاريخ توزيعات الأرباح السابقة. وبالنسبة للأوراق المالية غير المتداولة، فإنه يتم إثباتها عادةً بتاريخ اعتماد المساهمين دفع تلك التوزيعات. ويتم إثبات توزيعات الأرباح من الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بند مستقل في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

٤- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية للصندوق، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، استخدام التقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على أرصدة الموجودات والمطلوبات المسجلة والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ إعداد القوائم المالية ومبالغ الإيرادات والمصاريف المصرح عنها خلال السنة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بصورة مستمرة وذلك بناءً على الخبرة السابقة وعوامل أخرى تشتمل على توقعات للأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف. يقوم الصندوق بإجراء التقديرات والافتراضات بشأن المستقبل. وقد تختلف التقديرات المحاسبية الناتجة عن ذلك عن النتائج الفعلية ذات العلاقة.

وفيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو التي مارست فيها الأحكام:

مبدأ الاستمرارية

قام مجلس الإدارة بالتعاون مع مدير الصندوق بإجراء تقييم لمقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وهما على قناعة بأن الصندوق لديه الموارد الكافية للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، ليس لدى مدير الصندوق أي علم بعدم تأكيد جوهرى قد يثير شكوكاً حول مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وعليه، تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس استثماراته في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو دفعه عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات والمطلوبات. إن الأسواق الرئيسية أو الأسواق الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الصندوق. تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

٤- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة

بالنسبة لكافة الأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط، إن وجدت، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام طرق التقويم التي تبدو ملائمة وفقاً للظروف. تشتمل طرق التقويم على طريقة السوق (أي، استخدام آخر معاملات تمت في السوق وفقاً لشروط التعامل العادل، والمعدلة عند الضرورة، والرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المماثلة) وطريقة الدخل (أي تحليل التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات مما يزيد من استخدام بيانات السوق المتاحة والمؤيدة قدر الإمكان).

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي. يمتلك الصندوق استثمارات أسهم متداولة والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة باستخدام السعر السائد في السوق كما بتاريخ إعداد القوائم المالية. تم الإفصاح عن القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية في الإيضاح (٥).

٥- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تتكون الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة من استثمارات في أدوات حقوق ملكية شركات مدرجة ومسجلة في المملكة العربية السعودية.

تم الإفصاح عن تركيز الاستثمار حسب قطاع المحفظة الاستثمارية للصندوق في الجدول أدناه:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		القطاع	
النسبة المئوية للقيمة السوقية	القيمة العادلة ريال سعودي	التكلفة ريال سعودي	النسبة المئوية للقيمة السوقية	القيمة العادلة ريال سعودي	التكلفة ريال سعودي
٢٧,٢٧	١٣,٤١٤,٢٣٧	١١,٦٢٩,٧٥٢	٢٥,٩١	٢٠,٦١٢,٩٩٧	١٩,٨٨٤,٤٥٩
٤,٤٠	٢,١٦٥,٧٤٧	١,٩٤٣,١٨٩	١٣,٧١	١٠,٩٠٩,٢٥٨	١٠,٩٨٩,٣٧١
١٠,٦٣	٥,٢٢٨,٢٩٠	٥,٥١٠,٨٠٠	١٣,٥٠	١٠,٧٤٠,٢٠٩	١٠,٩٥٥,٩٠٤
١٠,٩٧	٥,٣٩٨,٨٤٤	٣,٧٢٠,٢٩٧	١٣,٢٢	١٠,٥١٩,٣٣٧	١٢,٩٣٨,٥٠٤
٧,٨٣	٣,٨٤٩,٧٤٥	٣,١٢٨,٤١٤	٧,٧٩	٦,١٩٤,٤٤٧	٦,١٠١,٣٨٠
-	-	-	٥,٠١	٣,٩٨٥,٩٨٠	٤,٢٩١,٠٧٥
-	-	-	٤,٠٤	٣,٢١٠,٧١٥	٣,٦٦٣,٦١٨
١٠,٥٨	٥,٢٠٦,٥٧٢	٥,١٠٠,٣٣٦	٣,٧٨	٣,٠١٠,٣٥٤	٣,٣٥٢,٠٢٠
١١,٣٢	٥,٥٦٧,٠٧٣	٤,٩٠٤,٨٠٤	٣,٧٤	٢,٩٧٣,٦٢٩	٣,٠٠٣,٧٧٢
-	-	-	٣,٢٥	٢,٥٨٧,٢٠٠	٢,٧١٨,٧٠١
-	-	-	٣,٢٢	٢,٥٥٩,٨٧٠	٢,٦٢٠,٥١٤
-	-	-	٢,٨٣	٢,٢٤٧,٨٤٠	١,٧٦٨,٢٠٧
٦,٤٦	٣,١٧٨,٥٣٥	٢,٩١٧,٠٤٠	-	-	-
٥,٤١	٢,٦٦٢,٧٥٦	٣,١٢٠,٩٩٩	-	-	-
٥,١٣	٢,٥٢٣,٨٦٥	٢,٥٦٥,١٠٧	-	-	-
١٠٠,٠٠	٤٩,١٩٥,٦٦٤	٤٤,٥٤٠,٧٣٨	١٠٠,٠٠	٧٩,٥٥١,٨٣٦	٨٢,٢٨٧,٥٢٥

يسعى مدير الصندوق إلى الحد من مخاطر الصندوق وذلك بمراقبة التعرض في كل قطاع استثمار والأوراق المالية الفردية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، يوجد مبالغ مستحقة الدفع لقاء الاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بمبلغ قدره ١,٠٧٨,٣٦٣ ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١,٧٩١,٢٩٢ ريال سعودي).

بلغ الدخل من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة خلال السنة ٥,٤٧٥,٨٩٢ ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١١,٧٦٦,٦٠٩ ريال سعودي).

٦- الدفعات المقدمة لقاء شراء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، شارك الصندوق في عمليات طرح عام أولي ودفع دفعات مقدمة لقاء شراء أسهم بمبلغ ٣,٩٠٤,٨٣٠ ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: لا شيء). وسيتم تسوية هذا الرصيد مقابل تخصيص الأسهم.

٧- المصاريف المستحقة الدفع والمطلوبات المتداولة الأخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
ريال سعودي	ريال سعودي	
٧٠,٩٥١	١٣٤,٣٥٥	أتعاب إدارة مستحقة (إيضاح ٨)
١٩٠,٣٩٩	٢٦٩,٥٨٧	مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
<u>٢٦١,٣٥٠</u>	<u>٤٠٣,٩٤٢</u>	

٨- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها

يقوم الصندوق خلال دورة أعماله العادية بإجراء معاملات مع الجهات ذات العلاقة. وتخضع المعاملات مع الجهات ذات العلاقة لقيود تحددها الشروط والأحكام. ويتم الإفصاح عن كافة المعاملات مع الجهات ذات العلاقة إلى مجلس إدارة الصندوق.

تتضمن الجهات ذات العلاقة بالصندوق مدير الصندوق، والمصرف، والمنشآت ذات العلاقة بالمصرف ومدير الصندوق، وأي جهة لديها القدرة على السيطرة على جهة أخرى أو ممارسة تأثير جوهري عليها في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية.

أ) **أتعاب الإدارة**

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة الصندوق. يقوم مدير الصندوق بتحميل أتعاب إدارة بمعدل قدره ١,٧٥٪ يتم احتسابها مرتين في الأسبوع على أساس صافي قيمة موجودات الصندوق.

ب) **أتعاب الوساطة**

يقوم مدير الصندوق بتحميل أتعاب وساطة بمعدل ٠,٠٠١٥٪ على معاملات شراء وبيع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ج) **مكافآت أعضاء مجلس الإدارة**

يستحق كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة مكافأة قدرها ٥,٠٠٠ ريال عن كل اجتماع من اجتماعات المجلس وأتعاب بحد أقصى قدره ٦٠,٠٠٠ ريال سعودي لكافة أعضاء مجلس الإدارة في السنة. وخلال السنة، تم تحميل مكافآت مجلس الإدارة قدرها ١٢,٠٠٠ ريال سعودي بشأن ٣ أعضاء من مجلس الإدارة (٢٠٢٣: مكافآت قدرها ١٢,٠٠٠ ريال سعودي لأعضاء مجلس الإدارة).

٨-١ **المعاملات مع الجهات ذات العلاقة**

فيما يلي تفاصيل المعاملات الهامة مع الجهات ذات العلاقة خلال نهاية السنة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	طبيعة المعاملات	طبيعة العلاقة	اسم الجهة ذات العلاقة
ريال سعودي	ريال سعودي			
(٨٩٧,٨٩١)	(١,٤٠٧,٢٧٩)	أتعاب إدارة	مدير الصندوق	شركة الإنماء للاستثمار
(٩٨,١٧٦)	(١٣٤,٤٠٥)	أتعاب وساطة		
(١٢,٠٠٠)	(١٢,٠٠٠)	أتعاب مجلس إدارة الصندوق	أعضاء مجلس الإدارة	مجلس إدارة الصندوق
١٦٣,٠٥٢	١٤٦,٩٢٧	توزيعات أرباح	الشركة الأم لمدير الصندوق	مصرف الإنماء

٨- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها (تتمة)

٢-٨ أرصدة الجهات ذات العلاقة

فيما يلي بيان بالأرصدة المدينة (الدائنة) الناتجة عن المعاملات مع الجهات ذات العلاقة في نهاية السنة:

اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة الأرصدة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ريال سعودي
مصرف الإنماء	نقد لدى البنك	٢,٢٢٤,١٧٣	٢٢٢,١٦٠
	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال		
	الربح أو الخسارة	٦,٧٠٣,٨٦٥	٤,٧٩٠,٧٠٦
شركة الإنماء للاستثمار	أتعاب إدارة مستحقة (إيضاح ٧)	(١٣٤,٣٥٥)	(٧٠,٩٥١)

٩- إدارة المخاطر المالية

٩-١ عوامل المخاطر المالية

تتعرض أنشطة الصندوق لمخاطر مالية متنوعة مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يسعى برنامج إدارة المخاطر الشامل بالصندوق إلى تعظيم العوائد المتأتبة من مستوى المخاطر التي يتعرض لها الصندوق، كما يسعى إلى الحد من الآثار العكسية المحتملة على الأداء المالي للصندوق. ويوجد لدى مدير الصندوق سياسات وإجراءات لتحديد المخاطر التي تؤثر على استثمارات الصندوق والتأكد من معالجة هذه المخاطر في أقرب وقت ممكن، والتي تشمل إجراء تقييم للمخاطر مرة واحدة على الأقل في السنة.

كما يقوم مدير الصندوق بتطبيق توزيع حذر للمخاطر مع مراعاة سياسات الاستثمار والشروط والأحكام الخاصة بالصندوق. علاوة على ذلك، يبذل مدير الصندوق قصارى جهده لضمان توفر السيولة الكافية للوفاء بأي طلبات استرداد متوقعة. ولمجلس إدارة الصندوق دور في ضمان وفاء مدير الصندوق بمسؤولياته لصالح مالكي الوحدات وفقاً لأحكام لائحة صناديق الاستثمار وشروط وأحكام الصندوق.

يستخدم الصندوق طرقاً مختلفة لقياس وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها، وتم توضيح هذه الطرق أدناه.

٩-١-١ مخاطر السوق

(أ) مخاطر أسعار العملات الخاصة

تمثل مخاطر أسعار العملات الخاصة المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما أو القيمة العادلة للأدوات المالية ذات العائد الثابت نتيجة للتغيرات في أسعار العملات السائدة في السوق. لا يخضع الصندوق لأي مخاطر أسعار عملوات خاصة، حيث لا يوجد لديه أي أدوات مالية مرتبطة بعملوة.

(ب) مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. إن الموجودات والمطلوبات المالية للصندوق مسجلة بالريال السعودي، ومن ثم لا يتعرض الصندوق لأي مخاطر عملات هامة بشأن هذه الأدوات المالية.

(ج) مخاطر السعر

تمثل مخاطر السعر المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية للصندوق نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق والناتجة عن عوامل أخرى بخلاف التغيرات في العملات الأجنبية وأسعار العملات.

تنشأ مخاطر السعر بشكل أساسي من عدم التأكد من الأسعار المستقبلية للأدوات المالية التي يحتفظ بها الصندوق. ويقوم مدير الصندوق بمراقبة حركة أسعار أدواته المالية المدرجة في اسوق الأسهم عن كثب. كما يقوم الصندوق بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع محفظته الاستثمارية وذلك بالاستثمار في مختلف القطاعات.

٩- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٩-١ عوامل المخاطر المالية (تتمة)

٩-١-١ مخاطر السوق (تتمة)

ج) مخاطر السعر (تتمة)

تحليل الحساسية

تخضع الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لمخاطر أسعار الأسهم. وطبقاً لإدارة الصندوق، فيما يلي بيان الأثر على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الناتجة عن التغير المحتمل المعقول في مؤشرات الأسهم مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ريال سعودي ريال سعودي

٧,٩٥٥,١٨٤	٤,٩١٩,٥٦٦	مؤشر تاسي:
(٧,٩٥٥,١٨٤)	(٤,٩١٩,٥٦٦)	زيادة بواقع ١٠٪
		نقص بواقع ١٠٪

٩-١-٢ مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي يواجهها الصندوق في توفير الأموال للوفاء بالتعهدات المتعلقة بالمطلوبات المالية.

تنص شروط وأحكام الصندوق على الاشتراك في الوحدات واستردادها على مدار الأسبوع، ومن ثم يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة بشأن الوفاء باستردادات مالكي الوحدات. وتعتبر الأوراق المالية للصندوق قابلة للتحقق على الفور ويمكن تسيلها في أي وقت. ومع ذلك، قام مدير الصندوق بوضع إرشادات معينة للسيولة الخاصة بالصندوق ومراقبة متطلبات السيولة على أساس منتظم لضمان توفر الأموال الكافية للوفاء بأي التزامات حال نشأتها، وذلك إما من خلال الاشتراكات الجديدة أو تصفية المحفظة الاستثمارية أو عن طريق الحصول على تمويل من الجهات ذات العلاقة بالصندوق.

إن قيمة المطلوبات المالية غير المضمونة الخاصة بالصندوق بتاريخ إعداد القوائم المالية تقارب قيمتها الدفترية وجميعها تسدد خلال سنة من تاريخ إعداد القوائم المالية.

٩-١-٣ مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان المخاطر الناتجة عن اخفاق طرف ما في أداة مالية في الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. لا يوجد لدى الصندوق نظام تصنيف داخلي رسمي.

تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات لمخاطر الائتمان ووضع حدود ائتمان للمعاملات مع أطراف محددة وتقييم الملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى بصورة مستمرة. وتتم إدارة مخاطر الائتمان بشكل عام على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للأطراف الأخرى. كما يقوم مدير الصندوق بالحد من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان والتعامل مع أطراف ذات سمعة جيدة.

يبين الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة ببنود قائمة المركز المالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ريال سعودي ريال سعودي

٣,٩٠٤,٨٣٠	-	دفعة مقدمة لقاء الاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٢,٦١٧,٦٦٥	٣,٣٨٢,٩٢٥	رصيد لدى البنك
٦,٥٢٢,٤٩٥	٣,٣٨٢,٩٢٥	

يتم الاحتفاظ بالرصيد البنكي للصندوق لدى بنك محلي ذا تصنيف ائتماني جيد كما بتاريخ إعداد القوائم المالية. ويقوم الصندوق بقياس مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة على أساس احتمال التعثر عن السداد، الخسارة الناتجة عن التعثر، التعرض عند التعثر عن السداد. وتأخذ الإدارة بعين الاعتبار كلاً من التحليل السابق والمعلومات المستقبلية بعين الاعتبار عند تحديد أي خسائر ائتمان متوقعة.

تم أخذ جميع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بعين الاعتبار لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. ومع ذلك، كان أثر خسائر الائتمان المتوقعة على هذه الموجودات غير جوهري.

٩- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٩-٢ إدارة مخاطر رأس المال

يمثل صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد رأس المال الصندوق. ومن الممكن أن تتغير قيمة صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد بشكل جوهري في كل يوم تقييم، حيث يخضع الصندوق للاشتراكات والاستردادات وفقاً لتقدير مالكي الوحدات في كل يوم تقييم، فضلاً عن التغيرات الناتجة عن أداء الصندوق. تتمثل أهداف الصندوق عند إدارة رأس المال في الحفاظ على مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية لتحقيق عائدات لمالكي الوحدات ومنافع لأصحاب المصلحة الآخرين والحفاظ على قاعدة صافي موجودات قوية لدعم تطوير الأنشطة الاستثمارية بالصندوق.

من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال، تتمثل سياسة الصندوق في مراقبة مستوى الاشتراكات والاستردادات المتعلقة بالموجودات التي يتوقع قدرته على تصفيتها.

يقوم مجلس إدارة الصندوق ومدير الصندوق بمراقبة رأس المال على أساس صافي قيمة الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد.

٩-٣ القيمة العادلة للأدوات المالية

لدى الصندوق استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياسها بالقيمة العادلة وتصنيفها ضمن المستوى ١ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة. وتعتقد الإدارة أن القيمة العادلة لكافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة بالتكلفة المطفأة تقارب قيمتها الدفترية بتاريخ إعداد القوائم المالية وذلك نظراً لمدتها قصيرة الأجل وإمكانية تسجيلها على الفور. ويتم تصنيفها جميعاً ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة. لم يكن هناك تحويلات بين المستويات المختلفة للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة خلال السنة الحالية أو السنة السابقة.

١٠- تحليل تواريخ الاستحقاق للموجودات والمطلوبات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
الإجمالي	بعد ١٢ شهراً	خلال ١٢ شهراً	
ريال سعودي	(ريال سعودي)	(ريال سعودي)	
الموجودات			
٢,٦١٧,٦٦٥	-	٢,٦١٧,٦٦٥	أرصدة لدى البنوك
٧٩,٥٥١,٨٣٦	-	٧٩,٥٥١,٨٣٦	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٣,٩٠٤,٨٣٠	-	٣,٩٠٤,٨٣٠	دفعة مقدمة لقاء الاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٨٦,٠٧٤,٣٣١	-	٨٦,٠٧٤,٣٣١	إجمالي الموجودات
المطلوبات			
١,٠٧٨,٣٦٣	-	١,٠٧٨,٣٦٣	مبالغ مستحقة الدفع لقاء شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٤٤١,٣٣٨	-	٤٤١,٣٣٨	استردادات مستحقة
٤٠٣,٩٤٢	-	٤٠٣,٩٤٢	مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة أخرى
١,٩٢٣,٦٤٣	-	١,٩٢٣,٦٤٣	إجمالي المطلوبات

١٠- تحليل تواريخ الاستحقاق للموجودات والمطلوبات (تتمة)

الإجمالي ريال سعودي	بعد ١٢ شهرًا (ريال سعودي)	خلال ١٢ شهرًا (ريال سعودي)	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الموجودات			
٣,٣٨٢,٩٢٥	-	٣,٣٨٢,٩٢٥	أرصدة لدى البنوك
٤٩,١٩٥,٦٦٤	-	٤٩,١٩٥,٦٦٤	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٥٢,٥٧٨,٥٨٩	-	٥٢,٥٧٨,٥٨٩	إجمالي الموجودات
المطلوبات			
١,٧٩١,٢٩٢	-	١,٧٩١,٢٩٢	مبالغ مستحقة الدفع لقاء شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٢٦١,٣٥٠	-	٢٦١,٣٥٠	مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة أخرى
٢,٠٥٢,٦٤٢	-	٢,٠٥٢,٦٤٢	إجمالي المطلوبات

١١- الالتزامات المحتملة

يرى مدير الصندوق أنه لا توجد أي التزامات محتملة كما بتاريخ إعداد القوائم المالية.

١٢- الزكاة وضريبة الدخل

أصدرت وزارة المالية قرارًا وزاريًا رقم ٢٩٧٩١ بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٤٤٤هـ (الموافق ٣ ديسمبر ٢٠٢٢) بشأن بعض قواعد جباية الزكاة التي يتعين على الصناديق الاستثمارية في المملكة العربية السعودية الالتزام بها. ووفقًا للقرار الوزاري، لا يخضع الصندوق لجباية الزكاة أو ضريبة الدخل، ومع ذلك سيتعين عليه تقديم إقرار معلومات إلى هيئة الزكاة والضريبة ("الهيئة"). وسيكون آخر موعد لتقديم الإقرار إلى الهيئة هو ٣٠ إبريل ٢٠٢٥.

١٣- آخر يوم للتقويم

كان آخر يوم للتقويم لغرض إعداد هذه القوائم المالية هو ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣).

١٤- الأحداث اللاحقة

لم تكن هناك أي أحداث لاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية، والتي تتطلب إجراء تعديلات عليها أو تقديم إفصاحات بشأنها في القوائم المالية أو الإيضاحات حولها.

١٥- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ رمضان ١٤٤٦هـ (الموافق ٢٥ مارس ٢٠٢٥).